الأمم المتحدة

A/63/511

الجمعية العامة

Distr.: General
28 October 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون

البند ٢٠ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى: التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية

رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة

أتشرف بأن أتوجه إليكم بشأن البند ٢٠ من جدول أعمال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، المقرر مناقشته في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

وعملا بقراري الجمعية العامة ١١٧/٥٨ و ٢٣٩/٥٨، قدمت تقريرا إلى الجمعية بشأن الحالة في أمريكا الوسطى أثناء دورتها الستين (A/60/218). ورغم أن الجمعية لم تصدر أي طلب إضافي بأن أقدم تقريرا جديدا بشأن هذا البند من جدول الأعمال، فإنني أود أن أعرض على نحو موجز آخر التطورات التي استجدت بشأن مسألة معلقة أحرز بشأنها تقدم هام. وعلى وجه التحديد، أود من خلال رسالتي هذه أن أوافي الجمعية العامة بمعلومات مستكملة عن اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، المعروفة بمختصرها الإسباني ''CICIG''.

وقد أحاطت الجمعية العامة علما مع الارتياح، في قرارها ٢٣٩/٥٨، بعزم حكومة غواتيمالا على إنشاء لجنة للتحقيق في أنشطة الجماعات غير المشروعة وأجهزة الأمن السرية، وحثتني على مساندة تلك المبادرة بغية تنفيذها على وجه السرعة. وفي تقريري الموجه إلى الجمعية في دورتها الستين (A/60/218)، أعلمتها بأنه حدثت نكسة تمثلت في رفض البرلمان التصديق على اتفاق أبرم في عام ٢٠٠٤ بين حكومة غواتيمالا والأمم المتحدة لإنشاء لجنة

301008 301008 08-57389 (A)

للتحقيق في أنشطة الجماعات غير المشروعة ومنظمات الأمن السرية. وأفدت كذلك بأن الحكومة أعلنت أنها ستعمل على إبرام اتفاق جديد لمعالجة ظاهرة الإفلات من العقاب.

وفي تقريري عن أعمال المنظمة الموجه إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين (A/62/1)، أبلغت الجمعية بأنه تم في الواقع التوصل إلى اتفاق جديد لهذا الغرض بين حكومة غواتيمالا والأمم المتحدة. ووقع الاتفاق في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (اتفاق بين الأمم المتحدة ودولة غواتيمالا بشأن إنشاء لجنة دولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا) وصدق عليه الكونغرس الغواتيمالي في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وأشعرت حكومة غواتيمالا المنظمة في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بأنه تم استكمال الإجراءات الداخلية للموافقة والتصديق. وسجل بذلك الاتفاق المتعلق بإنشاء اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا بموجب المادة ١٠٢ من الميثاق، ودخل حيز النفاذ في ذلك التاريخ. وأود أن أبلغكم كذلك بأنه عملا بالمادة ٥ من الاتفاق، عيّنت كارلوس كاستريسانا من إسبانيا مفوضا للجنة، على نحو ما أعلن عنه في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وفي آخر تقرير لي عن أعمال المنظمة (A/63/1)، أشرت إلى أنه بإنشاء اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، سنبدأ محاولة مبتكرة لتفكيك الجماعات الإجرامية التي تهدد أفعالها بتبديد المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في عملية السلام.

وقد اتخذت الأمم المتحدة هذه المبادرة بناء على طلب صريح من دولة غواتيمالا. وتعاونت المنظمة بشكل وثيق مع ثلاث حكومات غواتيمالية متعاقبة بغرض إنشاء اللجنة، وكان التعاون في الآونة الأخيرة يهدف إلى كفالة فعالية أدائها.

وبموجب شروط الاتفاق، يتمثل الهدف الرئيسي للجنة في دعم وتعزيز ومساعدة المؤسسات الحكومية في غواتيمالا التي تتولى التحقيق والمتابعة القضائية فيما يخص الجرائم التي يدعى أنها ارتكبت على أيدي قوات أمن غير مشروعة ومنظمات أمنية سرية، وغير ذلك من السلوكيات الإجرامية المتصلة بهذه الكيانات. وتنطلق هذه المساعدة المقدمة إلى قطاع العدل من الاقتناع بأن ظاهرة الإفلات من العقاب التي تتسبب فيها هذه الجماعات تقوض بشدة حقوق الإنسان الأساسية. وعليه، ستقوم اللجنة من خلال أعمالها بتعزيز قدرة غواتيمالا على الوفاء على نحو فعال، بالالتزامات المفروضة عليها بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها، فضلا عن الصكوك الوطنية لحقوق الإنسان، بما فيها الاتفاق الشامل لحقوق الإنسان المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من اتفاقات السلام.

وتحقيقا لهذا الغرض، فإن المهام الموكلة إلى اللجنة تشتمل على التثبت من وجود جماعات الأمن غير المشروعة وهياكل الأمن السرية المذكورة؛ والتعاون مع الدولة في تفكيك هذه الجماعات والهياكل؛ وتشجيع التحقيق في الجرائم التي يرتكبها أفرادها ومتابعتها جنائيا والمعاقبة عليها؛ وتوصية الدولة باعتماد سياسات عامة للقضاء على هذه الجماعات والهياكل والحيلولة دون ظهورها من جديد. ويمكن للجنة أيضا أن ترفع شكاوى جنائية و/أو إدارية لدى السلطات المختصة ضد الموظفين المدنيين الذين يساهمون في ظاهرة الإفلات من العقاب بتدخلهم في ممارسة اللجنة لمهامها. ولدى اللجنة صلاحية إسداء المشورة التقنية للمؤسسات الحكومية المعنية لأغراض التحقيقات والملاحقة الجنائية، ورفع شكاوى جنائية لدى السلطات المختصة، ورفع دعاوى جنائية بوصفها مدعٍ خاص (*querellante adhesivo*) في كل القضايا التي تندرج ضمن ولايتها، مع العمل ضمن الإطار القانوني في غواتيمالا.

وينص الاتفاق على أن اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا هيئة مستقلة غير تابعة للأمم المتحدة، يتعين تغطية مصروفاتها من خلال تبرعات المجتمع الدولي. وبغرض توجيه تلك التبرعات وكفالة الشفافية والمساءلة، أنشئ صندوق استئماني يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وتلتزم حكومة غواتيمالا من جهتها بتزويد اللجنة بحيز المكاتب وغير ذلك من التبرعات العينية، فضلا عن اتخاذ كافة التدابير اللازمة لكفالة أمن موظفي اللجنة وحمايتهم. وجمع إلى حد الآن مبلغ ٢٦ مليون دولار من ١٢ دولة عضو ومن الاتحاد الأوروبي، ويغطي هذا المبلغ أكثر من ٩٠ في المائة من الميزانية المتوقعة لفترة السنتين. وقامت دول أعضاء أخرى بانتداب موظفين أمنيين ومحققين جنائيين وخبراء قانونيين للعمل في اللجنة. وتعمل اللجنة حاليا بملاك وظيفي يبلغ قرابة ١١٥ من الموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين من غواتيمالا، توكل إليهم مهام فنية وإدارية على حد سواء.

وفي الأشهر الأولى من العمل، قامت الأمم المتحدة، بالتنسيق مع حكومة غواتيمالا، بتركيز جهودها على التعجيل بإنشاء اللجنة وتشغيلها بشكل كامل. ولهذا الغرض، عممتُ مذكرة على رؤساء كل إدارات الأمم المتحدة ومكاتبها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة المعنية موجها إياها إلى تقديم تعاونها ودعمها الكاملين إلى اللجنة، باعتبارها واحدة من أحدث الهيئات التي أضيفت إلى الآليات الخاصة للمنظمة المقصود بها تعزيز سيادة القانون.

وخلال السنة الأولى من ولاية اللجنة التي تمتد على فترة سنتين، أحرزت اللجنة تقدما كبيرا. وبالنظر إلى الشرعية التي بنتها اللجنة في غواتيمالا، فقد تلقت معلومات من مصادر عدة، مما أفسح المجال أمام إحراز تقدم في تحديد مواقع الأجهزة السرية التي تدخل في

صميم ولايتها. إضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة حاليا بالتحقيق في ١٥ قضية من القضايا ذات التأثير البالغ، وذلك في معظم الأحيان بالتنسيق مع مكتب المدعي العام لغواتيمالا. وتقدم المساعدة والمشورة التقنية بصورة دائمة إلى ذلك المكتب. وتُبذل حاليا جهود مماثلة لتقديم الدعم التقني بالتعاون مع وزارة الداخلية والشرطة المدنية الوطنية، فيما أجريت مناقشات أولية مع الجهاز القضائي بغية وضع إطار للتعاون.

وقامت اللجنة أيضا، في سياق ممارستها للسلطات الموكلة إليها، بتحديد أسماء الموظفين المدنيين الذين قصروا في عملهم أو الذين عرقلوا عمل اللجنة، سواء كان ذلك ينطوي على عمل أو امتناع عن عمل، وتقديم تلك الأسماء إلى السلطات المختصة. وقد أفادت هذه الجهود الدولة في مساعيها للتعرف على المسؤولين الذين يساعدون على الإفلات من العقاب ومعاقبتهم. وأخيرا، قامت اللجنة بتحليل التشريعات الوطنية المتعلقة بالأمن والقانون الجنائي والإجراءات الجنائية في ضوء أفضل الممارسات الدولية. وقد حددت التغييرات القانونية والتنظيمية اللازمة لتوفير حماية أفضل للحقوق التي يضمنها دستور جمهورية غواتيمالا، وتذليل العقبات وسد الثغرات القانونية التي تحول دون التعجيل بإقامة العدل. ونتيجة لذلك، قدمت اللجنة في الآونة الأخيرة إلى رئيس غواتيمالا مجموعة من مقترحات الإصلاح ليحيلها إلى كونغرس غواتيمالا باعتبارها من مشاريع القوانين.

وفي نفس الوقت، ألاحظ بارتياح أن حكومة غواتيمالا اتخذت تدابير هامة في الأشهر الأخيرة لتعزيز مكتب المدعي العام ووزارة الداخلية ولكفالة إقامة تعاون وثيق مع اللجنة. وبالنظر إلى أن التنسيق بين اللجنة وهذه المؤسسات الحكومية يمثل عنصرا حاسما وضروريا لنجاح اللجنة، فإنني ممتن لهذه البادرة الواضحة من جانب حكومة غواتيمالا التي تبرهن على التزامها القوي بمكافحة الإفلات من العقاب.

كما أود أن أزجي شكري الخالص للعديد من الدول الأعضاء التي تقدم الدعم بالفعل للجنة عن طريق مساهماتها المالية، وانتداب موظفين خبراء للعمل لديها، ومن خلال اهتمامها ومتابعتها السياسية لهذه المبادرة الطموحة والصعبة.

ولا تزال عدة تحديات تواجه اللجنة في المستقبل. ويمكن أن تظهر أعقد هذه التحديات مع تقدم سير التحقيقات والدعاوى القضائية التي قد تمس بمصالح مجرمين أقوياء، مما قد يترتب عليه آثار عابرة للحدود الوطنية. وقد حددت اللجنة في سنتها الأولى بالفعل بعض الشواغل التنفيذية التي يجب معالجتها لتحسين فرص نجاحها. وتشمل هذه الشواغل تعزيز الأمن، وتعزيز إطار حماية الموظفين وحصاناتهم، وتيسير تبادل المعلومات ذات الصلة بقضاياها عبر الحدود الوطنية، وإنشاء آليات فعالة لحماية الشهود. ويحدوني كبير الأمل في أن

نتمكن جميعا من العمل معا – أي اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، والأمم المتحدة، وغواتيمالا، وغيرها من الدول الأعضاء – لمعالجة هذه المسائل على نحو يتسم بالنشاط والإبداع.

ويمثل تعزيز سيادة القانون عنصرا أساسيا لاضطلاع الأمم المتحدة بمهمتها وللوفاء بالالتزامات الواردة في ميثاقنا. وتعمل اللجنة حاليا على إرساء طريق مبتكر للمضي قدما. وسأواصل توجيه كافة إدارات الأمم المتحدة ومكاتبها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة المعنية إلى تقديم تعاونها ودعمها الكاملين إلى اللجنة، ولا سيما معالجة التحديات الآنفة الذكر، وأود أن أدعو الدول الأعضاء إلى تقديم أقصى قدر من الدعم لكفالة نجاح اللجنة.

وأرجو تعميم هذه الرسالة باعتبارها من الوثائق الرسمية للجمعية العامة في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال.

(توقيع) **بان** كي – مون